الإدارة المالية

(المحاضرة الحادية عشرة)

أ. د. منذر مرهج

الحسابات المدينة

تعد الحسابات المدينة أصلاً من الأصول المتداولة لا يفصله عن النقدية إلا خطوة واحدة، بحيث تعتبر الذمم المدينة أكثر سيولة من المخزون السلعي، وأقل سيولة من النقدية.

الاستثمار في الحسابات المدينة يعني المبالغ المخصصة لتغطية التسهيلات الائتمانية الممنوحة للزبائن. ويعد الاستثمار في الحسابات المدينة لكثير من المشروعات من المشكلات الأساسية التي يجب على المنشأة مواجهتها، ومعالجتها بدقة متناهية، لأن كل زيادة في حجم الاستثمار عن الحد الأمثل يؤدي إلى دفع تكاليف قد تنعكس مباشرة على حجم الأرباح في المنشأة، وتخفض بالنتيجة من معدل العائد على رأس المال المستثمر، كما أنّ انخفاض حجم الأموال المخصصة لهذا الاستثمار يؤدي إلى حدوث انخفاض هام في حجم المبيعات السنوية (في حال اعتماد المنشأة على سياسة البيع الأجل) وبالتالي ستنخفض أرباح المنشأة وذلك نتيجة تحول العملاء إلى المنشآت المنافسة التي تمنحهم تسهيلات ائتمانية.

هذا وإن هدف زيادة المبيعات عن طريق زيادة حجم المبيعات الآجلة يتطلب تخصيص مبالغ إضافية لتغطية التسهيلات الائتمانية وتحقيق مرونة كافية في سياسة الائتمان، وتمثل التسهيلات الائتمانية بمنح خصم نقدي معين على قيمة البضاعة المباعة للتسديد خلال فترة محددة، كما وتشمل إعطاء العملاء مدداً أطول لتسديد التزاماتهم، وهذا يقتضي تجميد جزء هام من أموال المنشأة، كما أن

عدم تسديد العملاء في تاريخ الاستحقاق أو عدم قدرة البعض منهم على تسديد التزاماتهم، قد يترتب عليه ضياع قسم من أموال المنشأة المخصصة لتغطية التسهيلات الائتمانية.

فتحديد الحجم الأمثل لرأس المال المستثمر في الحسابات المدينة، وقرار زيادة تسهيل الائتمان التجاري يتطلب موازنة العلاقة التبادلية بين الربح الناتج عن زيادة حجم المبيعات الآجلة، والتكلفة المتمثلة بتجميد جزء من أموال المنشأة، مضافاً إليها الخسائر الناتجة عن الديون المعدومة، والمصاريف الإدارية لتغطية إجراءات الائتمان والتحصيل.

سياسة الائتمان:

يمكن دراسة الائتمان في المنشأة من خلال علاقته بالطلب على السلع المنتجة، وكذلك من خلال علاقته بالاستثمار في الحسابات المدينة، والمخاطر المرتبطة بهذا الاستثمار، ولتوضيح أهداف هذه السياسة فإنه لابد من الأخذ بالحسبان المتغيرات الأساسية والمتعلقة بنوعية التسهيلات الممنوحة للعملاء، ومدة الائتمان الممنوحة لهم والتي تتغير حسب نوعيتهم ودرجة الثقة بهم.

معايير منح الائتمان:

يعد الائتمان التجاري من العوامل التي تؤثر في حجم الطلب على السلع في المنشأة، وبشكل أساسي فإن المشروع يمكن أن يخفض من القيود المفروضة على الائتمان الممنوح للزبائن (اتباع سياسة متساهلة في منح الائتمان) طالما أن ربحية المبيعات التي تنتج عن الزيادة في حجم الائتمان تتجاوز التكلفة الإضافية للحسابات المدينة، وبالعكس عندما تكون التكلفة الإضافية أكبر من ربحية المبيعات فإن المشروع يمكن أن يزيد القيود المفروضة على الائتمان الممنوح للزبائن (اتباع سياسة متشددة في منح الائتمان).

وتشمل التكلفة الإضافية المرتبطة بزيادة الحسابات المدينة العناصر التالية:

1 . زيادة المصاريف الإدارية: نتيجة زيادة حجم الائتمان الممنوح للزبائن، والتي لو تم خصمها من ربحية المبيعات الإضافية لحصلنا على الربح الصافي الإضافي.

2 . احتمال زيادة حجم الديون المعدومة: فإذا افترضنا أن زيادة حجم الحسابات المدينة لن يرافقها أية زيادة في حجم الديون المعدومة، فإن التكلفة ستكون محصورة بزيادة المصاريف الإدارية (كلفة التحصيل)، وإطالة مدة التحصيل.

شروط الائتمان:

تتضمن شروط الائتمان المدة والخصم النقدي، هذا وإن تعبير (10/2 صافي 30) يعني أن خصماً قدره 2% ستمنحه المنشأة للعميل إذا سدد قيمة الفاتورة خلال عشرة أيام من تاريخها، وإلا فإن العميل سيسدد قيمتها الكاملة خلال (30) يوماً، إذ إن مدة الائتمان هو (30) يوماً.

الديون المعدومة وأخطار الائتمان:

تتوقف مخاطر الائتمان على مقدار الخسائر التي تصيب المنشأة جراء الديون المشكوك بتحصيلها، ومدى قدرة المنشأة على امتصاصها، وهذه الخسائر يمكن التعبير عنها بشكل نسبة مئوية من المبيعات السنوية.

وبصفة عامة يمكن القول إن مقدار الناتج عن الديون المعدومة يرتبط مباشرة بكمية الأرباح المحققة، فكلما ازدادت أرباح المنشأة أصبحت مقدرتها أكبر على امتصاص الخسارة الناتجة عن الديون المعدومة.